اقتصاد

فوق الطاولة

استدراك رقمي

علي هاشم

يكاد المرء يصاب بالدوار حين يستعيد الفرصة الرقمية التي فوتت على سورية والسوريين، ففي الوقت الذي سجلنا فيه حضورا رياديا في شبكات الجيل الثالث على مستوى الشرق الأوسط عام ٢٠٠٦، ها نحن اليوم نعوم في محيط ضبابي ضمن معادلات الاقتصاد الجديد المنشغل بتعزيز الجيل الخامس على مستوى الإقليم.

لا معلومات دقيقة حول الخسارات التي تكبدها اقتصادنا في / ومن خلال، قطاع المعلومات والاتصالات، وهو رقم ليس بالقليل رغم عدم وضوحه في البيانات الاقتصادية الكلية ما قبل الموجة الوهابية التي ضربتنا نظرا لتخفّيه بين حدّي البيئتين التنظيمية والاقتصادية، ولعدم اكتمال تصورات مشاريعه الكبرى التي ارتكزت في إيحاءاتها إلى أهمية الجغرافية السورية كعقدة ربط إقليمية قارية، ومنها فضاء البحار الخمسة الذي يرى سورية كميناء اتصالات تعبر من مليارات المعاملات الاقتصادية سنوياً.

ذهبت تلك الأيام، ولربما كان ذلك «الميناء» أحد الأهداف الجوهرية لحرب الأدوات التي شنت على سورية بـ«معية» عملاء ومرتزقة، ولأن للجغرافية كنهها القدروي، فطالما فشلت أهداف الحرب عليها، فستبقى الفرصة متاحة لإعادة البناء فوق أحلام أعدائها، لكن دون ذلك حد أدنى من الجهوزية الرقمية، الرؤيوية على الأقل، كتمهيد بنيوي لا غنى عنه في إعادة الإعمار.

خلال الأسابيع الماضية، ذهبت مؤسساتنا المختلفة، إلى إعلان رزمة من المشاريع الرقمية، من المصرف المركزي إلى وزارات المالية والنفط وصولاً إلى التجارة الداخلية والزراعة.. وحدهما وزارة الاتصالات وهيئة تخطيط الدولة، المعنيّتان الأساسيتان موضوعيا بأي إستراتيجية رقمية، بقيتا خارج الأوركسترا! ولئلا نعود إلى سابق حفلاتنا المعهودة، فقد يكون من المناسب اليوم تنطّح كلتا الجهتين للبحث في دفاترهما القديمة ووضع تصوراتهما المشتركة للخروج بإستراتيجية وطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تأخذ بالحسبان مستجدات الحرب، وآليات النهوض بالواقع الرقمي لمؤسساتنا وتهيئتها لمرحلة ما بعدها، استناداً إلى الدور الهيكلي السوري في الفضاء الإلكتروني الإقليمي المتوقع.

لمثل هذا الجهد أن يبعث برسائل مهمة حول قدرة الحكومة على العمل تحت الضغط الهائل، كما يؤسس لتبريد واحدة من أهداف الحرب التي حاولت إعادة سورية لما قبل التاريخ الرقمي، عبر حرب مضادة تقطع نهائياً مع محاولات إزاحتها حضاريا لحساب كيانات تجد في تحالفها اليوم سبيلا وحيدا للوقوف أمام القطار السوري المتوقع اندفاعه، والأهم، أنه سيكون بمثابة ركيزة أساسية ترأب التفاوت الكبير بين جهوزية المؤسسة الوطنية وبين المؤسسات الصديقة والشقيقة التي ستتدفق خلال مرحلة إعادة الإعمار، وما يستتبعه ذلك من كلفة تنموية واقتصادية، وأزمنة –عزيزة– أيضاً.

الحكومة تدرك جيداً أن الانتظار السلبي اليوم لن يقلص بأي حال من الأحوال ما يجب عمله في المستقبل، فالكتلة الكبيرة من الجهود التي يجب بذلها لتجاوز عتبتنا الرقمية متزايدة الارتفاع، لن تتقلص من تلقاء نفسها كما لن يجدي نفعا تركها التطور العفوي، فزيادة عن العطالة التقليدية، أفرزت الحرب تحديات طارئة أمام منظومتنا الاقتصادية ما لبثت أن تحولت مع الأيام إلى عوائق ذاتية مديدة التأثير ستستمر بجذبنا إلى الوراء في المدى المنظور. وعلى أهمية الاستدراك الرقمي الذي ساور بعض مؤسساتنا مؤخرا، فهو ينتمي إلى حلول الخطف خلفاً التي تستوجب الحد الأدنى من التناغم في رسم خطوط بدايتها، وذلك لن يكون، ما لم تنخرط «الاتصالات» و«هيئة التخطيط» جدياً باستنهاض جميع خبراتنا الوطنية لرسم ملامحه الكلية.

٥ مليارات ليرة إيرادات فنادق الوزارة في ٢٠١٦ منها ١,٥ مليار ربحاً و٧٥٠ مليون ليرة ضرائب

وزير السياحة لـ«الوطن»: شركتان جديدتان للتطوير السياحي وإدارة المنشآت السياحية

محمد راكان مصطفى

٩٨٧ منشأة دخلت الخدمة خلال الأزمة بقيمة استثمارية ٥٣ مليار ليرة

كشف وزير السياحة بشر يازجي لـ«الوطن» أن إيرادات فنادق وزارة السياحة لعام ٢٠١٦ بلغت نحو ٥ مليارات ليرة سورية، بإجمالي أرباح بلغت ١,٥ مليار ليرة سورية، كما رفدت هذه الفنادق خزينة الدولة بضرائب ورسوم بلغت نحو ٧٥٠ مليون ليرة سورية.

وبيّن يازجي أنه وعلى الرغم من أهمية هذه الأرقام قياساً إلى وضع السياحة في ظل الحرب والعقوبات الجائرة، إلا أن طموحات الوزارة تتمحور حول تحسين الخدمات المقدمة في هذه الفنادق، إضافة إلى أنه يتم إعداد نظام داخلي سوف يقر قريباً لعمل الفنادق، إضافة إلى تطوير الموارد البشرية في الفنادق، إذ يتم العمل على إنشاء مراكز تدريبية تتبع للفنادق، تمنح شهادات بفترات تدريبية قصيرة بهدف رفد السوق الفندقية الداخلية بالكوادر اللازمة وترميم النقص الحاصل نتيجة لتسرب الخبرات السورية من القطاع الفندقي الذي يعود إلى الطلب الكبير خارج القطر عليها بسبب انتشار المطعم السوري في العديد من الدول.

وأكد يازجي أن هذه الفنادق تخضع للرقابة المباشرة وغير المباشرة من الوزارة، ويتم معاقبة المخالفين أيّن كانت التجاوزات المرتكبة، بما فيها الحفلات والإطعام، وقد تمت محاسبة مقصرين في هذا المجال. مبيناً أن هذه الفنادق وإلى جانب الدور الاجتماعي الذي تلعبه وعملية التدخل الإيجابي في السوق المحلية وفرت نحو ١٢٠٠ فرصة عمل.

وفي سياق متصل أشار وزير السياحة إلى وجود إيرادات وأرباح حققتها الوزارة عبر الشركات المساهمة، التي تشارك بها كالشركة السورة للنقل والسياحة، والشركة العربية السورية للفنادق، وشركة المنشآت السياحية وشركة مشتى الحلو.

وكشف يازجي عن التخطيط لشركتين جديدتين، شركة مهمتها إدارة المنشآت السياحية تتبع للدولة بكوادر وطنية مؤهلة من ذوي الخبرة، تكون مسؤولة عن دارة المنشآت السياحية التابعة للوزارة من الناحية الخدمية والإدارية وبما يطور عمل هذه المنشآت، والشركة الثانية شركة خاصة بالتطوير السياحية بما يأتي ضمن الرؤية الجديدة للوزارة، وبما يتيح إدارة أملاك وزارة السياحة برؤية تطويرية.

وعن واقع المنشآت السياحية بيّن يازجي أن عدد المنشأت الكلي في القطر ٢٨١٥ منشأة سياحية، وعدد الكراسي الكلي المرخص يبلغ نحو ٣٣٠ ألف كرسي، وعدد الأسرة نحو ٤٨ ألف سرير، إلا أن المنشآت المستثمرة فعلياً في الوقت الحالي ١٥٥٨ منشأة معظمها في دمشق بواقع ٦١٥ منشأة، وفي اللاذقية ٢٥٩ منشأة وفي حلب ١٤٢ منشأة وفي طرطوس ١٥١ منشأة والسويداء ٣٢ منشأة وريف دمشق ١٠٨ منشأة وحمص ١٠١ منشأة وحماة ٩٩ منشأة والقنيطرة منشأتان والحسكة ٤٩ منشأة. على حين بلغ عدد الكراسي المستثمرة فعلياً ١٦٤ ألف كرسي وعدد الأسرة المستثمرة فعلياً ٢٦١ ألف سرير. مبيناً أن عدد الليالي الفندقية للسياحة الدينية في العام ٢٠١٦ بلغ ٦٦٧ ألف ليلة فندقية.

ولفت يازجي إلى أن عدد المنشآت التي دخلت الخدمة خلال الأزمة بلغ ٩٨٧ منشأة بقيمة استثمارية بلغت ٥٣ مليار ليرة سورية، على حين إن عدد المنشأة الجديدة والمؤهلة وفق المرسوم ١١ لعام ٢٠١٥، بلغ ٤١٠ منشأة، ومن المقدر مساهمة هذه المنشآت في خزينة الدولة بنحو ٢,٣ مليار.

وفي مجال السياحة الدينية كشف يازجي عن قرارات من شأنها تنظيم السياحة الدينية في القطر، من خلال تنظيم عمل المكاتب والشركات السياحة التي تعمل في استقدام الزوار بما يحقق النهوض بالشكل الذي تطمح له الوزارة من ناحية الخدمات المقدمة للزائر من نقل وفنادق وتبسيط لإجراءات السفر والدخول، إضافة إلى العمل على دراسة التفاصيل كافة لتنشيط السياحة الدينية، مؤكداً عزم الوزارة على أن يتم تأطير السياحة الدينية وتحقيق الهدف منها عبر جميع الوسائل.

وعن طريقة تنظيم التعامل بالدولار السياحي بيّن يازجي أنه تم وبناء على طلب وزارة السياحة إصدار قرار من مصرف سورية المركزي لتنظيم الدولار السياحي، مشيراً إلى أن هذه القرار يحتاج إلى تعديل لإنصاف أصحاب المنشآت السياحة من خلال منحهم سعر صرف تفضيلياً للدولار.

وعن مجموعة دعم الريف الفقير كشف يازجي عن التجهيز لسوق للإنتاج والاستثمار، ستكون أولى محطاته محافظة اللاذقية تشارك فيه الوحدات الإدارية كافة ضمن معرض يقام بالتعاون مع وزارة الإدارة المحلية تعرض فيه كل وحدة إدارية الاستثمارات الممكنة التي تعكس نشاط ومبادرة رؤساء هذه الوحدات الإدارية في اجتراح الحلول وتحويل الوحدات الإدارية إلى وحدات منتجة لمشروعات صغيرة ترفد الوحدات الإدارية بعوائد تعود بخدمات جديدة للمواطن في هذه الوحدات، إضافة إلى تأمين فرص عمل لتشغيل اليد العاملة وتطوير هذه المشروعات بمختلف أنواعها من ناحية الأفكار الجديدة وتأمين السوق لتصريف الإنتاج.

مديرية البورصة لـ«الوطن»: الانخفاض الحالي طبيعي بانتظار الإفصاحات الأولية

علي محمود سليمان

سجل مؤشر بورصة دمشق انخفاضاً طفيفاً من خلال نتائج الأسبوع الثاني من شهر شباط الحالي، حيث بلغت قيمة التداولات أكثر من ٦٦ مليون ليرة سورية، بحجم تداول أكثر من ٢٢٠ ألف سهم، موزعة على ٢٧ صفقة من خلال عقد ٤ جلسات حيث انخفض مؤشر السوق ٢,٥٨ نقطة بنسبة تغيير –١,٠٦٪.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية عبد الرزاق قاسم أن الوضع الحالي يعتبر طبيعياً بأن نشهد بعض التراجع من حيث قيم وحجوم التداول وهو بديهي بعد ارتفاع استمر لحوالى الشهر ونصف الشهر من الارتفاعات المستمرة على قيم وحجوم التداول، والآن يشهد السوق هدوءاً وانخفاضاً بسيطاً جداً في قيمة المؤشر، بسبب عدة عوامل أهمها أن المساهمين الذين اشتروا يميلون لتحقيق الأرباح من خلال البيع بالسعر الحالي، وهي مرحلة جني الأرباح، وهو أمر ينعكس على سعر السهم، إضافة إلى أننا في الفترة الحالية بدأنا نشهد الإفصاحات الأولية للشركات المدرجة ضمن البورصة عن أدائها خلال العام الماضي ٢٠١٦، وبالتالي ندخل في حالة ترقب من المستثمرين بانتظار انتهاء مرحلة الإفصاحات الأولية ولذلك يشهد السوق هدوءاً سواء من حيث قيم وحجوم التداولات أو من حيث قيمة المؤشر.

وكانت بورصة دمشق شهدت الأسبوع الماضي توقيع مذكرة تفاهم مع شركة سيريتل للاتصالات لإدراج أسهم الشركة ضمن السوق، وفي هذا الخصوص أوضح قاسم أن هذه الخطوة لابد منها للوصول إلى الإدراج لأن الهيئة الناظمة للاتصالات بصفتها شركة مشرفة على قطاع الاتصالات لديها شروط للتداول، وبذلك تكون مذكرة التفاهم عبارة عن إقرار من سوق دمشق وشركة سيريتل والهيئة الناظمة للاتصالات بضوابط عمليات التداول في بورصة دمشق عند إدراج شركة سيريتل.

ولفت قاسم إلى أن الموعد النهائي لإعلان عملية الإدراج يتوقف على عاملين، فأولاً تقوم شركة سيريتل بالدراسة السعرية لدى إحدى شركات الاستشارات المالية لتحديد قيمة السهم وفق مجموعة من الضوابط والمؤشرات وحسب القيمة الدفترية أو حجم التدفقات النقدية المستقبلية، وهو ما يسمى السعر الاستكشافي للسهم، وبعد أن تتم هذه العملية لتحديد السعر الاستكشافي للسهم ننتقل إلى العامل الثاني، حيث تتم عمليات استلام سجل المساهمين من شركة سيريتل وإيداعه في مركز الإيداع والمقاصة من أجل أن يتم إدخال سجلات المساهمين إلى سوق دمشق للأوراق المالية، وبالتالي هذا الإجراءات تحتاج إلى وقت، حيث لا تقوم سوق دمشق للأوراق المالية بإدراج أي سهم إلا عند اكتمال البيانات المتعلقة بالمساهمين، وبالتالي بحسب اكتمال هذه البيانات من سجلات المساهمين ومن بعدها مباشرة يتم إدراج شركة سيريتل ضمن بورصة دمشق لتبدأ عمليات التداول على أسهمها.

حصة المدينة ٢٣ محلاً تجارياً و١٢ مكتباً مهنياً و١٠ شقق سكنية

لماذا رفض المكتب التنفيذي لمجلس مدينة طرطوس التصديق على هذا العقد؟ ومن يتحمل مسؤولية التأخير في استثمار المشروع.. وفوات المنفعة على المدينة؟

طرطوس- الوطن

يبدو أن بعض أو أكثرية أعضاء المكتب التنفيذي لمجلس مدينة طرطوس بدؤوا في الفترة الأخيرة يتخذون قراراتهم إما على خلفية الخوف من الحل بعد ما جرى لزملائهم في مجالس مدن بانياس وجبلة واللاذقية، أو على خلفية الخوف من التفتيش، أو على خلفيات شخصية كما هي العادة في موضوعات عديدة سابقة.

شكوى الفائز بالعرض

العارض الفائز السيد محمد علي ناصيف يقول في شكواه الخطية التي تقدم بها للسيد وزير الإدارة المحلية والبيئة ولمكتب صحيفتنا بطرطوس:

لقد تم عرض مشروع بالحصة للعقار رقم /٩٨٣٠/ طرطوس العقارية وفق دفتر الشروط الخاص به الوثيقة رقم /١/ وقد فزت بهذا العرض وفق الشروط الفنية والمالية والحقوقية مرتين متتاليتين بالعقد الأول رقم /٦٥/ تاريخ ٢٠١٦/٥/٣٠ وثيقة رقم /٢/ والعقد الثاني رقم /١/ تاريخ ٢٠١٧/١/٢ وثيقة رقم /٣/ وحصلت على موافقة وتوقيع رئيس مجلس المدينة بالعقدين..

وعند عرض العقد الأول على المكتب التنفيذي حصل على موافقة /٥/ أعضاء من المكتب التنفيذي من أصل /٩/ أعضاء لكن بعد يومين فوجئت بتراجع عضوين عن الموافقة لأسباب مجهولة.

وبما يخص العقد الثاني رقم /١/ تاريخ ٢-١-٢٠١٧ الذي وقعه رئيس مجلس المدينة بناء على فوزي بالعرض حيث كانت حصة مجلس المدينة من العقار /٥٤٪/ بينما كانت حصتي /٤٦٪/ وثيقة رقم ٤ لم يوافق على تصديقه أكثرية أعضاء المكتب التنفيذي – وافق منهم ثلاثة أعضاء ورفض الستة الباقون– وذلك من دون أي سبب يذكر.

علماً أنه تمت الموافقة منهم سابقاً لمستثمر واسمه (م–ع–ع) في عقد تنفيذ بناء بالحصة رقم /٩١/ لعام ٢٠١٥ على العقار رقم /١٠٠٣٨/ حيث كانت حصة مجلس المدينة /٤٢,٢٣٣٪/ وحصة المستثمر /٥٧,٧٦٦٪/ وثيقة رقم /٥/.

لكل ما سبق أتقدم بهذه الشكوى راجياً المعالجة وفق القانون والأصول والعمل مع الجهات المعنية ووزارة الإدارة المحلية والبيئة لطي قرار المكتب التنفيذي لمجلس المدينة وتصديق العقد وإعطائنا أمر المباشرة بالمشروع تنفيذاً للقانون والأصول وتحقيقاً للمصلحة العامة ومصلحة الطرفين.

رد مجلس مدينة طرطوس

تابعنا الموضوع مع مجلس المدينة لمعرفة أسباب تفشيل العرض وعدم تصديق العقد فأفادنا المكتب المختص ومدير المدينة بأن العقار يقع في ضاحية الأسد الغربية شمال دوار الرئيس الخالد حافظ الأسد والصفة التنظيمية له عامل استثمار /٤/ ويسمح فيه بالاستخدام التجاري والسكني والمهني والسياحي. وملكيته لمجلس المدينة بالكامل.

وقد صدرت قرارات عن مجلس المدينة منذ ٢٠١٤ بناء على اقتراح لجنة دراسة الموارد في المجلس تقضي بأن يتم الإعلان عن استثمار عقارات المدينة وفق صفتها التنظيمية وعن طريق الحصة، وتنفيذاً لذلك تمّ منذ بداية ٢٠١٥ إعداد دفاتر شروط فنية ومالية وحقوقية من لجان مختصة لإشادة بناء عن طريق الحصة لهذا العقار ومن ثم تم الإعلان /٧/ مرات متتالية من بداية العام ٢٠١٥ لاستدراج عروض بالظرف المختوم لإشادة بناء بالحصة على هذا العقار وفشلت لعدة أسباب منها: (عرض وحيد– عدم تقديم أي عرض– عدم مناسبة العروض الفنية والمالية المقدمة من المستثمرين مع مصلحة المدينة).

وفي نهاية ٢٠١٦ أعلن عن استدراج عروض مجدداً وتم تقديم عرضين وتم قبولهما فنياً ومالياً من اللجان المشكلة في المدينة (الفنية– المالية– لجنة المناقصة) لكن لم تستكمل الإجراءات ولم يصدق العقد من المكتب التنفيذي.. وحالياً تم مخاطبة جميع الجهات العامة (الإسكان العسكري– الإنشاءات العسكرية– نقابة المقاولين) لمن يرغب في التقدم لتنفيذ البناء مشاركة بالحصة مع مجلس المدينة ونحن بانتظار العروض التي ستقدم لمجلس المدينة لدراستها بما ينسجم مع مصلحة المدينة.

تساؤلات وملاحظات

بتدقيق مضمون الرد يتبين أن الإجراءات المتخذة قبل تنظيم العقد وتوقيعه من الطرفين سليمة وبالتالي لا نعرف مبرر المكتب التنفيذي في الرفض ومن ثم عدم المباشرة بالبناء حيث لم يتضمن الرد المبرر أو المبررات التي اتكأ عليها المكتب في رفضه.. وهنا يبرز السؤال إذا كان لدى المكتب أي مبرر يتعلق بحصة المدينة ونسبتها–كما أوحى البعض رغم أنها نسبة تزيد كثيراً على النسبة العائدة للمدينة في عقد سابق– فلماذا لم تتم محاورة العارض الفائز بذلك قبل الرفض وقبل مخاطبة جهات أخرى لتقديم عروض جديدة بما فيها جهات خاصة كنقابة المقاولين وخاصة أن الفائز بالعرض قدم للمدينة كل ما هو مطلوب منه بما في ذلك المخططات والدراسات والتأمينات الأولية النهائية البالغة ٦٨ مليون ليرة؟

ثم من يتحمل مسؤولية المزيد من التأخير في استثمار هذا العقار وفي تفويت المبالغ المالية التي كانت ستدخل صندوق المدينة من بيع أو إيجار المحلات والمكاتب والشقق التي ستأخذها من البناء الذي يتألف من ١٤ طابقاً؟ وأيضاً من يتحمل المسؤولية في حال تقديم نسبة أقل من النسبة المقدمة من العارض الفائز في العروض المنتظرة؟

تفاصيل المشروع وقيمته

بقي أن نذكر في الختام أن تكاليف البناء جاهزاً (مفتاح باليد) وفق العرض المقدم من العارض الفائز –الفريق الثاني في العقد– هي بمبلغ قدره (٦٨٠ مليون ليرة سورية) ووفق دراسة اللجنة الفنية في مجلس مدينة طرطوس فإن قيمة البناء مالياً هي (٣١٥٨٧٠٠٠٠٠ ل.س) ثلاثة مليارات ومئة وثمانية وخمسون مليوناً وسبعمئة ألف ليرة سورية لا غير حصة المدينة منها ٥٤٪ أي مليار وسبعمئة مليون ليرة.. وقد نص العقد المبرم بين الطرفين– رئيس مجلس المدينة والمستثمر محمد ناصيف– في مادته التاسعة على أن حصة مجلس المدينة من البناء هي كما يلي (الطابق الأرضي ويضم ٢٣ محلاً تجارياً مساحتها الإجمالية ٩٦٣ متراً مربعاً وتكون ملكيتها بالكامل لمجلس المدينة–الطابق الأول ويضم ١٢ مقسماً أرقامها من ٢٤ إلى ٣٥ مساحتها الإجمالية ١١٤٣ متراً مربعاً وهي عبارة عن مكاتب مهنية وتكون ملكيتها بالكامل لمجلس المدينة–١٠ مقاسم في الطوابق من ١٠ إلى ١٤ وهي عبارة عن شقق سكنية ملكيتها لمجلس المدينة) والباقي للمستثمر الذي يقع عليه وفق المادة العاشرة من العقد إنجاز كامل المشروع بكل أقسامه وعلى نفقته الخاصة بالغة ما بلغت التكاليف مع كل ما يتطلبه ذلك من إعداد التصاميم والمخططات بكل أنواعها ومراحلها والتراخيص وتنفيذ جميع أعمال الإكساءات والإكمالات والديكورات لكامل البناء.. إلخ أي إنه مسؤول عن إنجاز المشروع على الأرض العائدة للمدينة بكل أقسامه ووضعه بالخدمة (مفتاح باليد) بالمستوى الممتاز واللائق ووفق برنامج المشروع والشروط المبينة في دفتر الشروط والعقد.. وحددت مدة الإنجاز بالكامل بثلاث سنوات علماً أن المستثمر أكد أنه كان ينوي إنجازه خلال سنة وبضعة أشهر.

على طاولة الوزير

هذه القضية بكل تساؤلاتها وتفاصيلها نضعها على طاولة السيد وزير الإدارة المحلية والبيئة راجين منه اتخاذ القرار المناسب المنسجم مع القانون والأصول والمصلحة العامة.

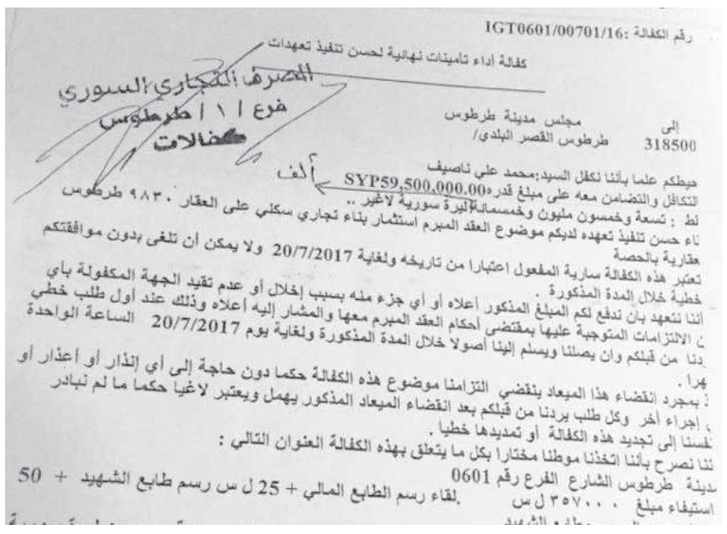
رقم الكفالة: IGT0601/00701/16
كفالة اداء تاميينات نهائية لحسن تنفيذ تعهدات
المصرف التجاري السوري
فرع ١١ / طرطوس
حفالات
إلى 318500
مجلس مدينة طرطوس
طرطوس القصر البلدي/
ألف
SYP59,500,000.00
لط : تسعة وخمسون مليون وخمسمائة ألف ليرة سورية لاغير ..
ناء حسن تنفيذ تعهده لديكم موضوع العقد المبرم استثمار بناء تجاري سكني على العقار ٩٨٣٠ طرطوس
عقارية بالحصة
تعتبر هذه الكفالة سارية المفعول اعتبارا من تاريخه ولغاية 20/7/2017 ولا يمكن ان تلغى بدون موافقتكم
خطية خلال المدة المذكورة .
ننا نتعهد بان ندفع لكم المبلغ المذكور أعلاه او اي جزء منه بسبب إخلال أو عدم تقيد الجهة المكفولة بأي
ن الالتزامات المتوجبة عليها بمقتضى أحكام العقد المبرم معها والمشار إليه أعلاه وذلك عند اول طلب خطي
دنا من قبلكم وان يصلنا ويسلم إلينا أصولا خلال المدة المذكورة ولغاية يوم 20/7/2017 الساعة الواحدة
هرا .
: بمجرد انقضاء هذا الميعاد ينقضي التزامنا موضوع هذه الكفالة حكما دون حاجة إلى اي انذار او اعذار او
، إجراء آخر وكل طلب يردنا من قبلكم بعد انقضاء الميعاد المذكور يهمل ويعتبر لاغيا حكما ما لم نبادر
فسنا إلى تجديد هذه الكفالة او تمديدها خطيا .
نذا نصرح بأننا اتخذنا موطنا مختارا بكل ما يتعلق بهذه الكفالة العنوان التالي :
دينة طرطوس الشارع الفرع رقم 0601
استيفاء مبلغ ٣٥٧٠٠٠ ل س لقاء رسم الطابع المالي + 25 ل س رسم طابع الشهيد + 50